# إمكانيات الجزائر الزراعية
## في مواجهة الأسواق العالمية
## في إطار المنظمة العالمية
## للتجارة ( OMC )

من إعداد الدكتور : إسماعيل شعباني

أصبح تحرير الاقتصاد و الانفتاح على الأسواق العالمية أمرا حتميا في التسعينات مما يؤدي إلى تضاؤل دور الدولة في حماية اقتصادها، ومراقبة الواردات عن طريق سياسة الحمائية .وتهدف المنظمة للتجارة (OMC) ومن قبلها القات (GATT) إلى تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة العالمية من القيود الحمائية التي كانت ولا تزال تطبق لحد الآن من بعض الدول. وسنحاول في هذه الفقرات تحليل دور المنظمة العالمية للتجارة في تطوير التجارة العالمية، ونهتم بالمنتجات الزراعية، كما نحاول في نقطة ثانية دراسة إمكانية الجزائر في التوغل للأسواق العالمية بمنتجاتها الزراعية في حالة توغلها للمنظمة العالمية للتجارة وارتباطها بقيودها .

**1) أهداف المنظمة العالمية للتجارة والصراع حول تجارة المواد الزراعية :**

تهدف المنظمة العالمية للتجارة (1995) ومن قبلها القات (1947) إلى :

1) تحرير المبادلات التجارية من كل العوائق والعراقيل الحمائية .
2) إلغاء القيود الخاصة بالتجارة والعودة إلى حرية التجارة الدولية .
3) تذليل كل القيود التي تعرقل المنافسة التجارية مثل الإعانات على التصدير .
4) تطوير المحادثات بين أعضاء المنظمة .
5) التحكيم في حالة المنازعات التجارية بين الدول[1].

واستطاعت منظمة القات(GATT) بعد إنشائها و بفضل المجهودات الكبيرة التي كانت تبذلها إلى تخفيض الرسوم الجمركية بشكل كبير رغم استطاعتها تحقيق نتائج ملموسة في المجالات الصناعية. لم تتمكن القات من التطرق إلى الزراعي، الذي بقي يشكل عقبة أساسية في المفاوضات بين الدول الأعضاء في القات، خاصة بين الولايات المتحدة من جهة ودول السوق الأوروبية المشتركة من جهة ثانية.واستطاعت مفاوضات جولة كنيدي ( Kennedy round : 1964 1967) أن تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل 37 % لنحو 75 % من المنتجات غير الزراعية و أما 25 % من المنتجات الباقية هي منتجات زراعية لم تتمكن المنظمة من التطرق إليها.

وحتى في مفاوضات جولة طوكيو(Tokyo round : 1973 – 1979) لم يتمكن المفاوضون التوصل إلى نتائج كبيرة فيما يخص المنتجات الزراعية ، و ذلك بفضل الخلافات الحادة بين الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت تضم 9 دول بدل 6.

و كان يجب الانتظار حتى سنة 1986 ليطرح أعضاء المنظمة مسألة المنتجات الزراعية بشكل جدي إذ بدأت مفاوضات جديدة في سبتمبر 1986بالأرغواي، عرفت بجولة الأرغواي (Luruguay round).

---

Claude Nhemé : Le GATT, L'OMC et les grands accords commerciaux mondiaux – Edition d'organisation Paris 1994.

**يمكن تلخيص أهداف هذه الجولة فيما يلي:**

- بعد أن كان هدف المنظمة في الجولات السابقة هو تخفيض الرسوم الجمركية كانت تهدف المنظمة في جولة الأرغواي إلي تذليل العوائق التي تقف حاجزا أمام تطور التجارة العالمية .

- تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الزراعية و إلغاء الحمائية التي تطبقها كثير من الدول، و التي أصبحت تضر بالدول المتخلفة.

- اعتبرت جولة الأرغواي (التي خصصت للمنتجات الزراعية) من أصعب الجولات التي عرفتها منظمة القات، فنظرا للخلافات الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ودول الوحدة الأوروبية من جهة أخرى بقيادة فرنسا، دامت هذه الجولة أكثر من 7 سنوات (من 1986إلى 1993) وهي من أطول الجولات التي عرفتها القات.

- وتعتبر الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية أمرا منطقيا، فمن جهة الولايات المتحدة الأمريكية، أصبت المبالغ المخصصة لدعم المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير تثقل كاهل الميزانية الأمريكية[1] .وبالرغم من ذلك لم تتمكن الولايات المتحدة من المحافظة على أسواقها العالمية[2]، فيما يخص المنتجات الفلاحية بسبب العودة القوية لدول الوحدة الأوروبية .

- وكان لتكدس المنتجات الفلاحية الأمريكية، التي لم تجد أسواقا إحدى الأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986.

- وإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية هناك دول أخرى في العالم كانت تعاني من مشكلة تصريف الفائض في إنتاجها الزراعي، ففي سنة 1986 كانت تنفق دول الوحدة الأوروبية مبالغ هائلة قدرها 63000 دولار عن كل ساعة لتخزن 1.4 مليون طن من الزبدة غير المباعة في المجمدات، وازداد إنتاج

---

[1] عثمان شعبان : السياسة السعرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحي والتبادل الدولي للمنتجات الفلاحية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،1997، ص 130.

[2] بسبب الأزمة طلبت الولايات المتحدة من ألمانيا و اليابان يد المساعدة بتقليل معدلات النمو حتى يسمح لها بيع منتجاتها الفلاحية المكدسة.

الحليب المخفف سنة 1986 فبلغ 988000 طن، وللتقليل من حجم المخزون كان يقدم إلى الخنازير كعلف.

- ويعتقد الخبراء أن نصف منتجات الزبدة و الألبان المحفوظة في المجمدات قد أتلفت و أصبحت غير صالحة حتى للحيوانات .كما أن اليابان كانت تنتج كميات هائلة من الأرز، وبسبب الدعم الكبير كان يبـاع الأرز في اليابان 3 مرات أكثر من أسعاره في الأسواق العالمية.

- نحن نعتقد أن هذا الفائض في الإنتاج سواء في أوروبا أو في اليابان أو حتى الولايات المتحدة كان نتيجة للدعم الكبير الذي كانت تقدمه حكومات هذه الدول للمنتجين، فكان يحفزهم ذلك على زيادة الإنتاج حتى فاق حجم الإنتاج الزراعي كثيرا حاجة السوق المحلية. وعلى سبيل المثال كان ينمو الإنتاج الزراعي في دول أوروبا الغربية بمعدل يفوق معدل نمو الاستهلاك بأربع مرات.

**جدول 1: نسبة الإعانات من حجم الإنتاج الزراعي في بعض المناطق في العالم.**

| البلد | 1986/1979 | 1989 | 1990 |
|---|---|---|---|
| أستراليا | 12 | 10 | 11 |
| كندا | 32 | 37 | 41 |
| دول الوحدة الأوروبية | 37 | 41 | 48 |
| اليابان | 66 | 71 | 68 |
| الولايات المتحدة الأميركية | 28 | 29 | 30 |

المصدر: Claude Nehmé : le GATT et L'OMC; OP CIT P55

وكانت الإعانات المقدمة للفلاحين تشكل أهم أسباب الخلافات بين الولايات المتحدة و دول الوحدة الأوروبية، إذ كانت تقدم أوروبا إعانات كبيرة لمزارعيها بالمقارنة مع الولايات المتحدة مما كان يزيد العلاقات التجارية تعقيدا إذ تقدم الدول الأوروبية إعانات لمنتجي الحبوب الزيتية بنسبة 67 % مقابل 7 %

فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدم أوروبا إعانات لمنتجي القمح بنسبة 61 % مقابل 50 % في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبصفة عامة تقدم الدولة الأوروبية إعاناتها للمنتجات الفلاحية تقدر بنسبة 49% مقابل 30 % في الولايات المتحدة الأمريكية[1] وخاصة فرنسا التي تعتبر من أكثر الدول إعانة لقطاعها الفلاحي .وتزداد هذه الإعانات بشكل ملحوظ .والجدول رقم 2 يوضح بأن جولة الأوروغواي لم تؤثر إطلاقا على فرنسا (التي كانت تدعو للتقليل من الإعانات).

**جدول رقم 2 : تطور المساعدات الفرنسية لقطاع الفلاحة (1984-1994).**

| السنة | مليون فرنك فرنسي | الرقم القياسي 1984 – 100 | نسبة مساعدة القطاع الفلاحي من المساعدات الإجمالية للاقتصاد |
|---|---|---|---|
| **1984** | 7041 | 100 | 28,10 |
| **1985** | 7247 | 103 | 26,74 |
| **1986** | 9507 | 131 | 30,86 |
| **1987** | 10541 | 150 | 32,25 |
| **1988** | 10113 | 144 | 32,20 |
| **1989** | 10211 | 145 | 31,47 |
| **1990** | 13375 | 190 | 37,10 |
| **1991** | 12927 | 184 | 33,52 |
| **1992** | 18176 | 258 | 39,52 |
| **1993** | 37122 | 527 | 56,89 |
| **1994** | 44133 | 609 | 61,32 |

المصدر : Michel Bourdon d'après A Djenane

وإذا كانت جولة الأورغواي تسعى إلي تحرير المبادلات التجارية للمواد الزراعية دون دعم الإنتاج، فإن الدول المقصودة كانت بلا شك دول الوحدة الأوروبية، واليابان[2].

1) C. Nehmé,OP CIT p 61.

[2] عمر شعبان : مرجع سابق، ص 131.

وأمام هذا الخلاف الحاد بين هذه الدول العظمى بدا صعبا جدا على الـــدول المتخلفة منافسة هذه الدول.

## 2) القطاع الزراعي الجزائري و المنظمة العالمية للتجارة :

تعتبر الجزائر من الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية والغذائية لـذا فإن إجراءات الغات (المنظمة العالمية للتجارة بعد 1995) والتي تهدف إلـــى رفـع الحواجز على المبادلات التجارية وإزالة كل العراقيل التي تمنـــع تحريـــر التجـارة العالمية، إذا ما طبقت على الجزائر فإن نتائجها ستكون حتما سلبية علـــى القطـاع الزراعي بالجزائر، و على مستقبله . لأن المستثمرين في الجزائر غير قادرين علـى منافسة المنتجات الزراعية للدول المتقدمة.

كما أن الجزائر (كسائر الدول النامية ) تجد نفسها عاجزة على تذليل كـــل الصعاب التي تفرضها الدول المتقدمة على الصـــادرات الزراعيـــة الجزائريـــة. إذ تفرض الدول المتقدمة أسعارا منخفضة جدا في الأسواق العالمية، وهذا ما لا يسـمح للمنتجات الجزائرية من منافستها.

**جدول : تطور أسعار القمح اللين عند الإنتاج في الدول المغرب العربي** (سعر الطن)

| | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1994 بالدولار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس دت | 190 | 199 | 209 | 209 | 225 | 225 | 225 | 230 |
| المغرب دم | 2000 | 2200 | 2250 | 2400 | 2400 | 2400 | 2500 | 275 |
| الجزائر دج | 2200 | 2500 | 2800 | 3600 | 9100 | 9100 | 9100 | 230 |

المصدر: IAM, A . Ait Amara ; les échanges Europe-Maghreb à l'épreuve du GATT Ciheam - 1995, p 10.

فحتى بعد تعويض القات بالمنظمة العالمية للتجارة ســـنة 1995 بمراكـش يظهر أنها لا تؤدي إلى فتح الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية للدول المتخلفـــة وبقاء الدول المتقدمة تسيطر على الأسواق العالمية للمنتوجات الزراعية واســـتمرار الضغط على المنتجات الزراعية للدول المتخلفة، تارة بفرض الحصص كمـــا وقـع للمغرب وتونس، وأخرى بفرض معايير النوعية ...

إن دخول الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة (OMC ) والرضوخ إلى قراراتها يزيد من تدهور وضعها الاقتصادي بصفة عامة و الزراعي بصفة خاصة فهي غير قادرة على منافسة التكتلات العالمية الكبرى داخل منظمة عالمية تسير من قبل الأغنياء و لصالحهم.

وإذا كانت كل الدول الإفريقية لا تساهم سوى بنسبة : 1 % من المبادلات العالمية، فأين هو وضع الجزائر ؟ وإذا استثنينا صادرات المحروقات التي تشكل 95% من صادرات الجزائر فأين يمكن أن نضع المنتجات الزراعية ؟ونظرا لهذا الموقف الضعيف للجزائر فإن المستقبل القريب لا يوحي بالتفاؤل لصالح القطاع الزراعي. فالجزائر لم تشارك في مفاوضات جولة الأورغواي التي حددت المعالم الأساسية للتجارة الدولية.

نحن نعتقد أن الحل الوحيد بالنسبة للجزائر للمحافظة على منتجاتها الزراعية وتطويرها تدريجيا يكمن في الحماية من المنافسة الدولية خاصة المنتجات الزراعية القادمة من أوروبا وتدعيم المنتجات الأساسية عن طريق الإعانات في مجال الإنتاج.

نلاحظ من الجدول رقم 3 أن سعر إنتاج القمح اللين وصل إلي 230 دولار للطن في الجزائر، بينما لا يتعدى 130 دولار للطن في السوق العالمية[1]. وهذا ما لا يسمح للمنتجات الفلاحية (القمح مثلا) من منافسة منتجات الدول المتقدمة في الأسواق العالمية، بل إن الفارق الكبير بين سعر القمح اللين على المستوى الداخلي وعلى مستوى الأسواق العالمية سيطرح مستقبلا مشكلا كبيرا على هذا المنتوج.

ويرجع المحللون انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية إلى الدعم الذي يتلقاه المنتجون في الدول الأوروبية،أمريكا واليابان مما يسمح لهم بتسويق منتجاتهم بأسعار أقل من أسعار الإنتاج، أصبحت حكومات الدول المتقدمة تدفع إعانات كبيرة جدا لمن يترك أرضه بورا، لأن المشكل داخل الدول المتقدمة أصبح يكمن في فائض الإنتاج، على عكس الدول المتخلفة التي ما زالت لا تحقق الاكتفاء الذاتي.

---

1) Banque centrale de Tunisie, d'après H. Ait Amara, CIHEAM – IAM. Op cit. P 10

ولم يتمكن المتفاوضون في جولة الأرغواي من التوصل إلى اتفاق يرضى جميع الأطراف، إذ في الأخير استطاعت أوروبا بقيادة فرنسا (الدولة الأكثر دعما لقطاعها الزراعي في أوروبا) التأثير على المتفاوضين، وهذا رغم الضغط الأمريكي، للمحافظة على نسبة كبيرة من الدعم للمنتجات الزراعية سواء منتجاتها المدعمة ابتداء من أول جانفي 1995 ولمدة 6 سنوات وهذا يعني بقاء الأسعار منخفضة لأنه من المستحيل على الجزائر منافسة المنتجات الزراعية للدولة المتقدمة وخاصة منها الأوروبية الأمريكية بسبب الدعم الذي يتلقاه المنتجون من حكوماتهم. بل وحتى في حالة عدم تطبيق الدعم فإن المنتجات الزراعية التي تنتجها الدول الكبرى المنتجة للغذاء سوف تغزو الأسواق العالمية وأسواق الدول المتخلفة بسبب الإنتاجية المرتفعة للقطاع الفلاحي في هذه البلدان.

لذا فإن التبادل في إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يزيد إلا من اللاتكافؤ في التبادل بين دول استطاعت أن تبني قطاعها الزراعي خلال زمن طويل بتطبيق الدعم والحماية ودول فتية لا زالت زراعتها في حاجة إلى دعم كبير[1].

من خلال تحليلنا لهذا الفصل يتضح جيدا أن الجزائر ما زالت تعاني مشاكل هيكلية كبيرة في مجال الزراعة، إذ لم تصل بعد إلى إيجاد الطريقة المثلى لاستغلال أحسن أراضيها ألا وهي الأراضي العمومية.

فبعدما جربت الطريقة المركزية، والتي في ظلها تتحكم الدولة في تسيير المزارع بالطرق المباشرة، وتبين فشلها، أرادت الدولة أن تعطي الحرية الكاملة للمنتجين في تسيير هذه الأرضي. وبموجب القانون 87-19 تخلت الدولة للمنتجين عن الأراضي العمومية يستغلونها بطريقة الانتفاع الدائم بدون مقابل مع احتفاظ الدولة بحق الملكية. لكن بعد عشر سنوات من العقار الفلاحي لم تسو نهائيا. فالأراضي لا زالت ملكا عموميا و الدولة لم تقدم بعد عقود الانتفاع الدائم، وهذا ما زاد من مخاوف المستثمرين فأصبحوا لا يبذلون إلا جهدا قليلا في محاولة تأمين الاكتفاء الذاتي.

وإذا كنا نعتقد أن إعادة النظر في طريقة استغلال الأراضي العمومية واختيار طريقة التأجير على طريقة البيع فلأن الطريقة الأولى (التأجير) تضمن

---

2) عمر شعبان مرجع سابق ص 146.

مردودا ماليا هاما للدولة يكفيها لتمويل القطاع الفلاحى بصورة جيدة كما تضمن بقاء الملكية الاجتماعية للأراضي للأجيال القادمة.

وأمام زيادة تفتح اقتصاديات الدولة على الأسواق العالمية فإن الجزائر ملزمة بتطوير قطاعها الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، أو على الأقل التقليل من اللجوء إلي الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، خاصة وأن هذه الأسواق تسيطر عليها الدول المتقدمة (دول المجموعة الأوروبية اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية ) والتي تحظى قطاعاتها الزراعية بدعم مالي كبير يرفع القدرات الإنتاجية للمستثمرين.

بل أصبحت أزمة الدولة المتقدمة تتمثل في الكميات الهائلة من المواد الزراعية المكدسة بعد أن غمرت منتجاتها الأسواق العالمية.

وأمام هذا التطور السريع للإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة، من جهة، وركود القطاع الزراعي في الجزائر (الأراضي العمومية )، من جهة ثانية، فإن مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر في خطر.

## المراجع :

1) شعباني إسماعيل : آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بـالجزائر. أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.1998.

2) شعبان عمر: السياسة السعرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحى والتبادل الدولـي للمنتجات الفلاحيـة. أطروحـة دكتـوراه الدولـة فـي العلـوم الاقتصاديـة جامعـة الجزائر.1997.